سي أمحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين.

د.غانم بودن*

مقدمة: إن دراسة سير الشخصيات البارزة في بلد ما تعد من الأعمال الضرورية للوقوف عند ظروف وخصائص عصرها ومعرفة دورها فيه ومكانتها في المجتمع، ذلك أن اهتمامات تلك الشخصيات تعتبر مرآة عاكسة لواقع مجتمعاتها لما تحمله من مواقف تعبر عن انشغالاتها وتدافع عن مصالحها، ومن هذه الشخصيات سي امحمد بن رحال الندرومي (1858-1928) الذي عبرت حياته ونشاطه عن أوضاع المجتمع الجزائري تحت السلطة الاستعمارية الفرنسية ومختلف قوانينها الجائرة، وذلك من خلال مساهمته في مواجهة هذه القوانين ومناقشتها، والدفاع عن قضايا مواطنيه بمحاورة النظام الاستعماري بشأن سحبها أو تغييرها لتخفيف وطأتها على الجزائريين فكان ناطقا باسمهم ومعبرا عن اهتماماتهم وتطلعاتهم، وهذا ما أهله ليكون محاورا للسلطة الاستعمارية متمسكا بهويته العربية والإسلامية، ومدافعا عن حقوق الجزائريين المسلمين دون تنازل أو مساومة.

1- نبذة عن حياته: هو أمحمد بن حمزة بن رحال، ولد بندرومة في 16 ماي 1858م، سليل أسرة عريقة تتمتع بمكانة علمية وسياسية متميزة؛ فقد كان والده حمزة بن رحال من أكبر علماء بلاده، وهذا ما جعل الأمير عبد القادر يعينه سنة 1839م إماما وقاضيا على ندرومة[1]. درس بالمدرسة العربية الفرنسية بمسقط رأسه، ثم تابع دروسه الثانوية بالعاصمة من 1870م حتى 1874م، وكان أول من تحصل على شهادة البكالوريا سنة 1874م[2]، في سنة 1876 عين خليفة الآغا، وفي سنة 1878م عين في وظيفة قائد بندرومة إثر استقالة أبيه منها[3]، وفي نفس السنة شارك في المعرض العالمي بباريس حيث كان قامة سامية بثقافة مزدوجة[4] مما جعله يتعرف على مظاهر الحضارة الغربية ومخالطة الأوساط السياسية والثقافية؛ فاغتنم هذه الفرصة للالتحاق بجامعة السوربون، ونال شهادة الليسانس في الآداب الفرنسية[5]، مثقف عصري من أنصار تعليم البنات، متعلق بالزوايا

* أستاذ في التاريخ الحديث والمعاصر - قسم التاريخ- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة ابن خلدون- تيارت.

وعضو زاوية درقاوة ومقدم في الزاوية السليمانية[6]، في سنة 1884م استقال من منصب القائد لأنه وجد انزعاجا كونه يمثل الإدارة الفرنسية إزاء مواطنيه، وتفرغ لدور المتحدث باسم الجزائريين في عدة محطات كمحاور للسلطة الاستعمارية، وممثل للجزائريين أمام لجنة مجلس الشيوخ لسنة 1891م بالإضافة إلى قيادته لوفد من القطاع الوهراني سنة 1912م إلى باريس للمطالبة بإلغاء مرسوم ميسيمي Messimy[7] الخاص بتجنيد الجزائريين، كاتب راقٍ وسياسي حاذق، إصلاحي وسياسي متبصر[8].

في سنة 1897م شارك في باريس في مؤتمر للمستشرقين وألقى خطابا مدويا أكد فيه إيمانه بنهضة حتمية للعالم الإسلامي مبينا أنه يستطيع متابعة دفع الحضارة في كل درجة إلا فيما يتعلق بالعقيدة والأخلاق والأسرة[9]؛ فقد كان شخصية عالمية ومحاورا بارعا صاحب حجة، مع مطلع القرن العشرين دخل التمثيل النيابي للدفاع عن قضايا الجزائريين؛ فشغل في الفترة من 1903 إلى 1907م منصب معاون مسلم في المجلس العام لوهران، وفي 1920م انتخب مستشارا عاما على دائرة de Montagnac (الرمشي) ونائبا ماليا إلى غاية 1925م[10] في مجلس النيابات المالية أين رافع لصالح تعليم الجزائريين، وضرورة إدخال اللغة العربية في كل مراحل التعليم، وإصلاح القضاء ونظام الضرائب.

قال عنه الشيخ البشير الإبراهيمي الذي شاهده سنة 1921م: "موقفه هالة من الجلال يبدو كأنه قطعة من الثلج، وجه جميل ولحية بيضاء وألبسة صوفية وطنية بيضاء...وهو لين هش يجمع الصفات التي وردت في المؤمن ما لم يصل الأمر إلى الدين، فإذا مس الدين استحال ذلك الهدوء إلى غضبة لا يقوم لها شيء"[11]، ذو ثقافة عالية، يتمتع بجلال البيت وجلال السن وجلال الدين وجلال العلم، وقور الطلعة، نيّر الشيبة، محافظا على تقاليد البيوتات في اللباس العربي والعمامة وجميع طرز الحياة، وكان خطيبا مفوها باللغة الفرنسية، جهيرا بكلمة الحق، مسدد الرأي[12].

قال عنه مصالي الحاج: "كان رئيس عائلة كبيرة ومشهورة في الجزائر والمغرب، كان كبير القامة، طلق المحيا، له ثقافة عربية وفرنسية واسعة، وقد كانت له أناقة رئيس عربي حقيقي، وكان يُعتقد في كل الأوساط بأنه عالم ووطني كبير"[13]. كان من انتليجانسيا القطاع الوهراني التي تتردد على النادي الوهراني المسلم الذي تأسس سنة 1911م[14] في إطار حركة النهضة الفكرية التي شهدتها

الجزائر مع مطلع القرن العشرين، صنفه مالك بن نبي من أوائل رجال الفكرة الوطنية غربي الجزائر[15]، كانت له مساهمات فكرية وعلمية محلية وخارجية من خلال مشاركته في حركة اليقظة التي عرفتها الجزائر حيث كتب في الصحافة الجزائرية الفتية مثل الحق el Hack والإقدام l'Ikdam والتقدم Takadoum وكذا الصحافة الاستعمارية مثل l'Echo d'Alger وl'Echo d'Oran بالإضافة إلى المحاضرات في النوادي الثقافية[16] التي أنشئت في مطلع القرن العشرين.

توفي في ندرومة يوم 1928/10/06م، واتخذت جنازته شكل تظاهرة كبرى من أهالي ندرومة والمسؤولين الفرنسيين حيث حضرها نائب حاكم تلمسان Duthuzo وممثلو الإدارة في الرمشي وندرومة ومغنية والقائد العسكري لوهران[17].

ومن خلال هذا نجد أن سي المحمد بن رحال سجل حضوره بشكل فعال على الساحة السياسية والثقافية في الجزائر من خلال مناقشته لكل القضايا المطروحة والتي تهم الجزائريين.

2- موقفه من التجنيد الإجباري: كان موضوع التجنيد الإجباري قد أثار جدلا واسعا في أوساط النخبة الجزائرية، وشكل محور نقاشاتها منذ سنة 1908م إلى غاية قيام الحرب العالمية الأولى، كما حرك نقاشا جديدا بين الجزائريين والفرنسيين في باريس؛ فضريبة الدم تطلبت تعويضات ساندها الشبان الجزائريون المسلمون بينما رفضها الرأي العام الأوربي في الجزائر وأصحاب العمائم[18].

وتعود قضية تجنيد الجزائريين إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر أين فتح لهم مجال العمل في الجيش لدعم القوات الفرنسية في ضبط الأمن داخل الجزائر مع التوسع الاستعماري، وفي مواجهة المشاكل الخارجية كالحرب الفرنسية- البروسية سنة 1870م، وكانت صفة هذا التجنيد إرادية، لكنها لم تكن محل ترحيب من المعمرين وبعض رجال الجيش، وحججهم في ذلك الخوف من تسلح الجزائريين، وتحول التجنيد إلى وسيلة للمطالبة بالمواطنة[19].

ومع مطلع القرن العشرين اشتد النقاش بين الفرنسيين حول آليات جديدة لتجنيد الجزائريين تحت ضغط ظروف دولية تتمثل في تصاعد التوتر السياسي، وفرنسية تتمثل في تراجع نسبة الولادات وتأثيرها في تناقص عدد المجندين خاصة مع دفعة 1903-1904م، وقد أسفر هذا النقاش على ظهور مشروع التجنيد الإجباري للجزائريين[20] كمخرج لفرنسا من مشاكلها، حيث رأى ميسيمي Messimy المشرف على ميزانية الحرب أن الجزائر يمكنها أن تقدم عددا كبيرا من

الجنود لفرنسا؛ فأرسلت لجنة تحقيق إلى الجزائر سنة 1908م[21]، كانت سببا في نقل النقاش حول موضوع التجنيد من فرنسا إلى الجزائر وبين الجزائريين حيث اختلفوا حوله.

وكان سي احمد بن رحال وهو يمثل أصحاب العمائم قد ناقش المسألة العسكرية منذ ظهورها في الجزائر حيث وجه مذكرة في 02 جانفي 1908م إلى اللجنة الفرنسية المكلفة بقضية الاكتتاب العسكري اشترط فيها تهيئة الأرضية جيدا لتطبيقه بقبول المسلمين في الوظائف الخاصة، وتوسيع حرية الصحافة وتسهيل القروض[22]، كما تكون هذه الهيئة مكلفة بتحسين أحوال العساكر الجزائريين، والسماح لهم بالترقية والوصول إلى مراتب عليا قبل الحديث عن تجنيد المزيد من الجزائريين[23]؛ فهو من البداية عارض التجنيد الإجباري، وعمل على سحبه خوفا من التفرنس[24]، ولأنه ينافي الحالة الشخصية للمسلمين الجزائريين وقيمهم ومثلهم، وينافض اتفاق 05 جويلية 1830م الذي نص على الاحترام الكامل للدين الإسلامي والأعراف الجزائرية، كما رأى فيه ظلما وتعسفا في حق الجزائريين، وعبئا جديدا يثقل كاهلهم زيادة على معاناتهم من القوانين الجائرة للسياسة الاستعمارية.

وقد ولد طرح المسألة العسكرية سخطا شعبيا كبيرا من الجزائريين جسدته المظاهرات والاحتجاجات؛ فمع بداية عمليات الإحصاء في نهاية صيف 1908م بدأ تجمع الناس في حشود كبيرة أمام المقرات الإدارية للاحتجاج، وكثرت المظاهرات الصاخبة أمام البلديات في عدة مناطق: تابلاط، أومال(خنشلة)، روفيقو، بئر خادم، وفي مظاهرات بئر خادم أعلن أحد الأعيان بأنه يفضل قتل ابنه على أن يتركه يذهب للتجنيد[25]، وهذا يصور حالة اليأس التي وصل إليها الجزائريون، وقسوة قانون التجنيد الذي سيأخذ آخر ما تبقى لديهم.

وفي شهر سبتمبر 1908م أرسل أعيان تلمسان رسالة احتجاجية مصحوبة بسبعة عشر صفحة من الإمضاءات المرصوصة أعلنوا فيها أن مغادرة الجزائر خير لهم من البقاء فيها وتحمل التجنيد[26]، وفي البلدية المختلطة جبل الناظور قام 3000 شخص بمحاصرة البرج الإداري لتزوال (Trézel) في صبيحة 14 سبتمبر، ولم يتم تحريره إلا في المساء بواسطة مفرزة للفناصة[27]، وستظهر حركة الهجرة مع عمليات إحصاء الشباب وتشتد خلال سنتي 1911 و1912م.

وأمام هذا السخط حاول ابن رحال إقناع الإدارة الاستعمارية بصرف النظر عن قانون التجنيد، لذلك حمل هموم مواطنيه، ونقلها في رسالة إلى مجلس معاينة الشباب المعني بعملية التجنيد بعد صدور قانون الثالث فيفري سنة 1912م أخبره فيها بما يقوله الجزائريون: "ما طلبتموه منا ظلم فلم نقدر ولم نرد قبوله، وإن أردتم جبرنا عليه فنقتل بأيدينا أولادنا ونقتل أنفسنا إزاء أجسادهم، تحقيقا لم ندع قلب دولة قوية لكن لا طاقة في العالم تمنعنا من أن نقتل أنفسنا"[28].

وأمام حالة الهيجان والرّوع الذي أصاب الجزائريين جراء إصرار فرنسا على المضي في تجنيد الجزائريين قام بن رحال بعرض شكوى تصف الحالة البائسة للجزائريين، وتحمل رغباتهم في رسالة موجهة إلى مستشار بلدي مؤرخة في 08 جوان 1912م[29]، واتخذت الاحتجاجات في الغرب الجزائري شكلا حادا وبعدا خارجيا مستغلة الظروف الدولية والخلاف الألماني الفرنسي؛ ففي ندرومة والرمشي وتلمسان تزامنت المظاهرات المناهضة للتجنيد مع مجازر فاس، ورفضت الكثير من العائلات عمليات لجنة الانتقاء، وذهبت إلى طنجة أين استقبلت من طرف القنصل الألماني وطلبت منه الحماية[30]؛ فلقد كان لهذه المظاهرات وقع كبير داخل وخارج الجزائر رغم محاولات السلطة الفرنسية تطويقها باستنفار عسكري غير مسبوق إضافة إلى الاستنجاد ببعض رجال الطرق الصوفية الخاضعين لإدارتها، ومنذ ذلك الحادث صارت ندرومة تعرف بالبلدة الصلبة[31].

وتدرج موقف بن رحال وأصحاب العمائم من قانون التجنيد الإجباري أمام تعنت الإدارة الاستعمارية إلى المناداة بعدم فرضه وإجبار الناس عليه ومنحهم حرية الاختيار والتطوع لكن عندما رأوا إصرار فرنسا على تطبيقه أملوا أن يروا فيه خطوة في طريق الحصول على الحقوق في ظل الوفاء للإسلام وتقاليده[32]؛ فالتطوع يناسب حالة الجزائريين باعتبارهم ليسوا مواطنين فرنسيين لأن المواطن هو الذي يلزم بأداء الخدمة العسكرية.

وعلى غرار الشبان الجزائريين الذين شكلوا وفدا[33] قصد باريس لتبليغ مطالبهم للحكومة الفرنسية بعد قبول التجنيد الإجباري مقابل الحصول على الحقوق السياسية سافر بن رحال على رأس وفد ثان رفقة أعيان مدينة ندرومة في 14 جوان 1912م، وتم استقبالهم في باريس استقبالا حسنا، وتناقش معه السياسيون حول مشاكل الأهالي وسبل الخروج منها[34]، وطالب بسحب مرسوم التجنيد الإجباري أو تقديم منحة تعويضية لهذا العمل (التجنيد) أو السماح بالهجرة إلى

بلاد الإسلام[35] مناشدا رئيس الجمهورية فاليير (Fallières) ورئيس مجلس الوزراء بوانكاري (Poincarré) مقابل هذه الاقتراحات بتحقيق الإصلاحات، معارضا كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الاندماج أو يفضي إلى التجنس أو التفرنس[36]، ويظهر من خلال هذا الموقف فكر بن رحال الذي ينتمي إلى تيار المصلحين الذين رفضوا فكرة إدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي، ورفضوا كل الوسائل المؤدية لذلك، ومنها كان رفضهم للتجنيد من الأساس، ولكن عندما أصبح أمرا محتوما عليهم اشترطوا على السلطات الفرنسية تحسين أحوال الجزائريين، وتقديم تعويضات مناسبة.

3- دفاعه عن القضاء الإسلامي: يعتبر القضاء من مظاهر السيادة لذلك خضع هو الآخر للتدخل الاستعماري الفرنسي بحكم أنه المتغلب في الجزائر حيث تم إلحاقه بشكل تدريجي في منظومة القضاء الفرنسي منذ بداية الاحتلال، وقطع صلته بالدين الإسلامي الذي يستمد أحكامه المبنية على العدل من تعاليمه، وهذا رغم تعهد سلطات الاحتلال سنة 1830م باحترام ديانة وقانون وعادات المسلمين الجزائريين[37]، فقد أصدرت السلطات الاستعمارية في 1834م قرارا يقضي باستئناف الأحكام التي يصدرها القاضي المسلم أمام مجلس الاستئناف الفرنسي[38] مما يعرض العدالة الإسلامية للتغير الكبير والانتقاص من قدرها والزوال التدريجي، حيث أصبح مجال عملها يضيق مع الوقت بصدور مرسوم 13 ديسمبر 1866م الذي حطم القضاء الإسلامي بفرضه على المسلمين التقاضي لدى قضاة الصلح الفرنسيين، وأصبحت مهمة القضاة المسلمين تنفيذ أحكام قضاة الصلح ليس أكثر[39]، واستمر تقليص دور القضاء الإسلامي وتحييده من قضايا الملكية والاستحقاق بحصره في النظر في دعاوى الزواج والطلاق والمواريث بمرسوم 25 ماي 1892م[40]، أي الأحوال الشخصية فقط مما يعد إجحافا في حق المسلمين الجزائريين الذين أخضعوا لقوانين وضعية وقضاة فرنسيين.

أمام هذه القوانين الجائرة حاول بعض أعيان الجزائر التخفيف من وطأتها والمطالبة ببعض الإصلاحات ومنهم سي احمد بن رحال الذي ناضل من أجل إعادة الاعتبار للعدالة الإسلامية والاهتمام بقضاتها، وتجلى ذلك في ما قدمه من مطالب لممثلي الحكومة الفرنسية في فرنسا والجزائر؛ فقد سافر لباريس سنة 1891م مع الحكيم محمد ابن العربي[41] وقدما عرضا أمام مجلس الشيوخ

بشأن القضاء الإسلامي في 18 جويلية 1891م طالبا فيه بالعودة إلى العدالة الميسرة البسيطة لقضائنا من خلال[42]:

- تعويضات مناسبة للقضاة تقيهم من الإغراءات وتسمح لهم بالمحافظة على مكانتهم.
- توظيف دقيق من جهة الأخلاق والمعرفة والتوقيف السريع عند حدوث أي خطأ.
- ضرورة إجادة اللغة العربية فيما يتعلق بقضاة السلم وتكوينهم لمدة سنتين أو ثلاث.
- تعزيز المحكمة الجنائية بمحلفين من الأهالي ولو على سبيل الاستشارة.

وفي الجزائر اتصل الرجلان بلجنة التحقيق التي أرسلتها الحكومة الفرنسية سنة 1892م، والمكونة من أعضاء مجلس الشيوخ، وأعدا لها المطالب التي رأياها مستعجلة إذ ذاك، وهذه المطالب تشمل إصلاح القضاء الشرعي والضرائب وإعانة الفقراء والمساكين وإصلاح التعليم وتعريبه[43]؛ حيث طالب بن رحال بإصلاح القضاء فيما تعلق بقانون 1866م الذي كلف المحاكم الفرنسية بالبت في قضايا المسلمين الجزائريين، وعبر عن استيائهم من ذلك "لا لكون المحاكم الفرنسوية غير منصفة أو غير منتظمة بل لطول آمادها ووفرة مصاريفها"[44]؛ فالمحاكم الفرنسية تتطلب إجراءات طويلة ومصاريف باهضة لا تتلاءم مع وضع الجزائريين خاصة مع قلة مواردهم المالية، وقوانين المصادرة التي طالت أملاكهم، والتي هي جزء من السياسة الاستعمارية، وبيّن الآثار السلبية لتكاليف المحاكم الفرنسية على الأمن والاستقرار بأنه "بلغ من أمر طالبي التزر اليسير من الحقوق أنهم لما لم يقدروا على رفع مطالبهم لدى محكمة القاضي سريعة الانفصال قليلة الأكلاف والمصاريف، التجأوا إلى استخلاص حقوقهم بأيديهم بالضرب والمطاردة تخلصا من الوقوع في الأكلاف والانتظار"[45].

وطالب بصيانة الخصوصية الدينية للمسلمين الجزائريين التي انتهكها قانون 1866م رغم التزام فرنسا باحترامها، ذلك أنه "في تقديم عدول الفرنسويين على تركات المسلمين مصاريف تستغرق جل التركة وأحيانا جميعها زيادة على ما في ذلك التداخل من هتك حرمة الأحكام الشرعية الدينية التي التزمت فرنسا باحترامها بمعاهدة عام 1830م"[46]؛ فلا مناص من تكليف قضاة مسلمين بالنظر في شؤون مواطنيهم لأنهم أدرى بدينهم وعاداتهم، منتقدا الذين ينعتون القضاة المسلمين بعدم النزاهة والارتشاء بهدف إبعادهم عن القضاء "بأن الرشوة لم تنقطع من الجوج (القاضي)

الفرنسوي، وإن لم تكن له فلأعوانه، فالمسؤولية في ذلك على فرض الارتشاء إنما تعود على من امتحنهم ورآهم أهلا، وعيّنهم إلى منصب القضاء"[47]، وأرجع سبب عدم وجود ذوي الكفاءة من المترشحين للقضاء إلى فقد المدارس التي تُزاول فيها الأحكام وعلوم القضاء[48] بحكم السياسة الاستعمارية التي حاربت مؤسسات التعليم الجزائرية، وعرض على نفس اللجنة تعيين القضاة في أماكن ولادتهم حيث كانوا أكثر خبرة بها وإقامة مراقب على جميعهم، وطالب القضاة بمعرفة الأحكام الإسلامية ومبادئ الأحكام الفرنسية برفع درجة التعليم بالمدارس العربية[49].

وانتقد بشدة قانون الأهالي الذي يمثل جانبا قطيعا من الاضطهاد الفرنسي، الذي فوض وكلاء الحكومة لمعاقبة الأهالي الجزائريين وردعهم بما شاؤوا مطالبا بإبطال هذا القانون، وتخفيف وطأته بإضافة بنود تمنع المظالم، وتجاوز الحدود التي هي نتيجة إطلاق الحكم، مبينا أن هذه الحالة الحرجة أصبحت كالسيف المعلق بشعرة فوق رؤوس الأهالي، وأصبحت موجبة للنفور والشقاق وابتعاد ابن البلد من الفرنسي[50]، وفي هذا تحذير للسلطة الاستعمارية الفرنسية من استمرارها في تطبيق القوانين الجائرة التي تقضي على كل أمل في حدوث تقارب بين الجزائريين والفرنسيين.

4- دفاعه عن التعليم: يعتبر التعليم قطاعا مهما في نشر الوعي السياسي، وخلق الاعتزاز بالمقومات والثوابت لأي أمة لذلك خضع لتدخل السلطة الفرنسية وأُدرج ضمن السياسة الاستعمارية من خلال محاربة التعليم العربي، وإحلال التعليم الفرنسي محله.

فالسلطة الاستعمارية الفرنسية قاومت التعليم بالمساجد والزوايا، وضيّقت عليه الخناق وعوضته في المدن بالتعليم الرسمي، وأحدثت لذلك مدارس ثلاث بقسنطينة والمدية وتلمسان، ثم حولت مدرسة المدية إلى العاصمة[51]، وفي 23 مارس 1843م أصدر بيجو (Bugeau) قرارا بضم أوقاف مكة والمدينة إلى إدارة الدومين، وفرض اللغة العربية على الصبيان المسلمين في الكتاتيب[52]، وهدفه السيطرة على أموال الأوقاف، وقطع رزق العلماء، ومزاحمة اللغة العربية تمهيدا للقضاء عليها، وكان إلزام الأهالي بالتعليم الفرنسي يدخل في سياسة الإدماج الاستعمارية[53] لذلك لقي معارضة من الجزائريين والفرنسيين معا، وتعرض التعليم العربي لضعف كبير منذ الاحتلال الفرنسي وحتى في المدن التي كانت تتميز بالثقافة العربية،[54] نظرا للعراقيل التي تضعها السياسة الاستعمارية أمام التعليم العربي كمعاول هدم للثقافة الوطنية بالموازاة مع الغزو العسكري.

وفي 1892م أصدرت السلطة الاستعمارية مرسوم إجبارية التعليم، ومنع المساجد المجاورة للمدارس الفرنسية من استقبال التلاميذ أثناء أوقات الدراسة،[55] لكن رغم ذلك لم يبلغ مجموع تلاميذ المدارس الثلاث سابقة الذكر سنة 1892م إلا ثمانمائة واثنين وأربعين تلميذا (842) تخرج منهم في نفس السنة أربعة عشرة تلميذا (14)[56]، وهو ما يعكس تدهور تعليم الجزائريين الذي لفت انتباه سي المحمد بن رحال، فجعل منه قضية نضالية طرحها في مختلف المناسبات، وكان من أول المدافعين عن التعليم العربي، واقترح جلب الأساتذة من المشرق[57] لصيانة اللسان العربي الذي اضمحل أمام انتشار اللغة الفرنسية.

وباعتباره معاصرا لزرع الجهاز التعليمي الاستعماري في الجزائر فإنه طالب بإنشاء المدارس الابتدائية في كل قرية وتحت ظل كل نخلة مع ترقية تدريس اللغة العربية، وإضافة دروس في الأدب العربي، وتقديم منح للمتفوقين في المدارس الثانوية والعالية[58]، وفي 1887م نشر دراسة حول تطبيق التعليم العام في البلاد العربية، ورأى في تعميم التعليم حلا محتملا للأزمة الثقافية التي عرفتها الجزائر على إثر سقوط النظام التربوي والديني السابق للاستعمار[59]، وفي 1891م طالب رفقة محمد بن العربي في باريس بتعميم التعليم، وتسهيل اتصاله بالأهالي ولو بتحول المعلمين أثناء القبائل والعروش مع التحذير من جعله إجباريا لما في ذلك من تكدير خواطر أولياء التلامذة[60] الذين يعلمون أخطار مزاحمة اللغة الفرنسية للغة العربية على تكوين أبنائهم وتوجيههم الفكري فعارضوا إلزامية التعليم، ولأجل تخفيف هذه المعارضة اقترح بن رحال الاهتمام باللغة العربية كحافز لأبناء الأهالي، وكشرط لتحسين أحوالهم مبينا أنه من الباعث على تحريك الهمم للتعلّم الاعتناء بتعليم العربية وأصول الفقه لأبناء الأهالي، حيث كانوا على علم من أن من أنكر لغته أنكر ملّته[61]، وهذا يبيّن قوة حجج بن رحال في محاورة النظام الاستعماري وإدراكه أهمية التعليم وأساليبه.

***تدخله أمام لجنة التحقيق الفرنسية[62]:** في 19 أفريل 1892م قدمت إلى الجزائر لجنة تابعة لمجلس الشيوخ الفرنسي للتحقيق في القضية الدينية والثقافية، واستمعت لشكاوى الجزائريين والمعمرين، وكان بن رحال ممن اتصل بها في شهر ماي 1892م رفقة محمد بن العربي، حيث قرأ أمامها مشروعا لإعادة تنظيم التعليم العالي في الجزائر تضمن الاهتمام بالتعليم الإسلامي الذي

يوجد في الزوايا فقط بطريقة بدائية، والسماح للجزائريين بالتعلّم في المغرب أو تونس أو مصر،[63] باعتبار أن النظام الاستعماري في مصر وتونس لم يمس المؤسسات الثقافية في هاتين المحميتين، كما قدم جول فيري (Jules ferry) مذكرة لإعادة تنظيم المدارس الثلاث (الجزائر، تلمسان، قسنطينة) تضمنت المقترحات التالية[64]:

- تحديد مدة الدراسة بثلاث سنوات.

- مضاعفة عدد التلاميذ.

- زيادة عدد الأساتذة والعملاء.

- ينظم في نهاية السنوات الثلاث امتحان للالتحاق بمدرسة الجزائر أين يستكمل الطلبة دراستهم لمدة سنتين.

- ينظم امتحان عند الانتهاء من السنة الخامسة يتضمن جزء كبيرا من العلوم الإسلامية لتحقيق النجاح، يُتوّج بشهادة تكون لها قيمة البكالوريا تفتح المسارات المهنية للشباب الذين يثبتون مؤهلات علمية.

ويبدو من هذه المقترحات اطلاع بن رحال على النظام التعليمي المعاصر، وحاجة الجزائريين إلى الاستفادة منه حتى وهم تحت الاستعمار لإدراكه دور التعليم في انتشار الوعي ورد المظالم، ولهذا لقيت مذكرته ترحيبا عند جول فيري الذي رد عليه بقوله: "إن في مشروعكم أفكارا لا يحق لحكومة تجاهلها، سأجعل من مشروعك مشروعي، سأحتفظ به"،[65] ولا يرى بن رحال ضررا في انتشار المدارس الفرنسية فهو من المحافظين الذين شجعوا التعليم بالفرنسية للجزائريين وعارضوا التجنس،[66] لكن دون إهمال المدارس العربية الذي اعتبره أمرا لا يُغتفر وفعلا لاسياسيا، داعيا الإدارة الاستعمارية لتصحيح هذا الخطأ، وإدراك الأهمية القصوى لقضية التعليم وإمدادها بالعنصر الجوهري وهو المال[67]؛ فقد حاول حثّ السلطة الاستعمارية على الاهتمام بالتعليم العربي باعتباره يضم مقومات الهوية لكسب ولاء الجزائريين كنوع من المصالحة بينهم وبين المعمرين مؤكدا ذلك بقوله: "فإذا أعطيتموهم تعليما إسلاميا متماسكا في مدارسكم مع تكملة ذلك بتعليم فرنسي كافٍ، فإذا علمتموهم قوانيننا وتاريخنا وأشعارنا الجميلة، فإن مواطنينا سيستمعون لكم، إنهم سيكسبون المصداقية الضائعة"[68].

لكن رغم هذه النداءات ورغم تبني جول فيري لمشروع بن رحال فإن الإدارة الاستعمارية بالجزائر ظلت تعارض مسألة تعليم الجزائريين، وتعرقل دخول اللغة العربية إلى المدارس الفرنسية، فمنذ 1898م عمل المفتش العام للتعليم الخاص بالأهالي وليام مارسي (William marçais) على عرقلة تعليم العربية للجزائريين ومنع دخولها للمدار، وبخاصة في مدرسة بوزريعة لمنع الشبان الجزائريين من التأثر بالتقليديين،[69] كما استاء رؤساء البلديات من تعليم الجزائريين ومن تخصيص ميزانية لهم فقرروا تعيين ممرنين جزائريين بدون تكوين لتقليص التكاليف، وكانت حالة المدارس سيئة (Ecoles gourbis) بأقسام أحادية (Monoclasses) والمعلمون يتقاضون أجورا زهيدة (600 فرنك في السنة)، ولم يبلغ نصيب الجزائري من القروض الموجهة للتعليم سنة 1914 إلا 0.61 فرنك مقابل 13.97 فرنك للأوربي،[70] وهذا ما يوضح الوضعية المتدهورة لتعليم الجزائريين، ويعكس الصورة العنصرية للإدارة الاستعمارية التي عملت على تجهيل الجزائريين كجزء من مخططاتها في الجانب الثقافي.

***تدخلاته أمام اللجان المالية:** في 1920م انتخب بن رحال نائبا ماليا في مجلس الهيئات المالية (Délégations financières)، وجعل منها منبرا للدفاع عن قضايا الجزائريين كالتعليم والضرائب، واتخذت تدخلاته شكل مرافعات قوية وجريئة تعكس همله لهموم مواطنيه وانشغالاتهم.

فقد قدم مداخلة أمام مجلس المندوبيات المالية بتاريخ 17 جوان 1921م حول تعليم اللغة العربية اعتبرها ممثلو السلطة الاستعمارية بمثابة عدوان غير مقبول وتهور جنوني من قبل زملائه الجزائريين،[71] حيث عارض تهميش اللغة العربية في توقيت بعض المدارس الأساسية للأهالي مع عدم وجودها في التعليم الابتدائي بشكل رسمي متفقدا تدريسها من طرف معلمين فرنسيين،[72] وهذا شكل من أشكال إضعاف اللغة العربية بتكليف من لا يتقنها بتدريسها لأبناء الجزائريين؛ فيضعف التحصيل في الآداب العربية والعلوم الإسلامية وكل ما يتعلق بالمواد المشكلة للهوية، كما رد على المعمرين الذين عارضوا تعليم اللغة العربية، وضيّقوا على "نوادي التعصب" (الكتاتيب) بحجة أن حفظ صغار المسلمين لآيات القرآن الكريم يغذي كراهية الكافر وأخلاقه بقوله: "إنه بدلا من غلق هذه النوادي "المعدية" فكريا وأخلاقيا كما تسمى أحيانا، ألا يمكن الاشتغال بتنظيفها وتحديثها وجعلها أعوانا وأصدقاءً لكم"[73]؛ فالاستمرار في معاداة التعليم العربي يزيد الجزائريين

ابتعادا عن السلطة الاستعمارية ونفورا منها، ويخلق رد فعل معادٍ، وما انفك بن رحال يحذر السلطة الاستعمارية من خطورة إقصائها للتعليم العربي الإسلامي، وعدم تنبيها له "بأن مصلحة العالم المتحضر مرتبطة بالإسلام، لأن الإسلام إذا لم يتطور به ولأجله فإنه سيتطور رغما عنه وضده"[74]، وهو ما أثبته تطور الأحداث فيما بعد.

وعاتب بن رحال الفرنسيين على رفضهم اعتماد إصلاح التعليم في الجزائر بمحبة، مبينا فوائد تشجيع التعليم العربي "بأنها أفضل وسيلة للتحكم في الدين بين أيديكم إن أحسنتم استعماله"،[75] وحاول استعطاف المسؤولين بمطالب متواضعة "إن بعض الحصائر وسبورة وبعض الخرائط الحائطية تستطيع أن تزيّن المكان، وتنعش عشًّا فكريا ومعنويا يكون له الأثر البالغ في المستقبل"،[76] وختم مداخلته بتذكير أعضاء الهيئات المالية بمذكرته التي قدمها لجول فيري سنة 1892م حول إعادة تنظيم المدارس ودورها في ظهور مدرسة الجزائر سنة 1893م، ثم مدرستي قسنطينة وتلمسان فيما بعد[77].

خاتمة: من خلال ما سبق يتضح الوعي الكبير لسي المحمد بن رحال بقضايا أمته التي جعلها المحاور الرئيسة لنضاله طيلة أربعين سنة، كما يعكس هذا النضال قدرة على محاورة النظام الاستعماري بأسلوب عصري، وهو المقاومة الحوار التي تحاول الحصول على الحقوق بالمطالب والعرائض عن طريق الإقناع، وهو ما يصنفه ضمن رواد الفكرة الوطنية في الجزائر نظرا لأن مطالبه لم تتضمن التجنس والإدماج، وإنما كانت دفاعا عن مقومات الشخصية الجزائرية للحفاظ عليها ضمن الإطار الإسلامي والعربي، كما يُظهر نضاله محاولاته الحثيثة لتنوير الجزائريين ورفع مستواهم العلمي بالأخذ من منابع الحضارة العربية والغربية.

كما يعكس نشاطه ثقافةً عربية وإسلامية واسعة، واطلاعاً على النظم الغربية وأسباب تطورها، وفهماً لسبل سياسة الناس والأسباب الباعثة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ودراية بمآل الأحداث وتطورها انطلاقا من الواقع حيث لطالما حذّر النظام الاستعماري من تأثير سياسته القمعية والإقصائية للجزائريين على اتساع دائرة نفورهم منه وعملهم ضده، وهو ما أثبته الأحداث فيما بعد.

وتوضح أفكاره الطابع الصليبي للاستعمار الفرنسي من خلال محاربته للقضاء الإسلامي، وإدراجه ضمن القضاء الفرنسي وتهميش قضاته، وكذا الطابع العنصري من خلال حرمان الجزائريين من حقهم في التعليم العربي والإسلامي، ومعاملتهم معاملة خاصة في مسألة التجنيد الإجباري.

الهوامش:

(1)- خير الدين شترة: نشاط الحركة الإصلاحية والتعليمية بمدينة تلمسان و نواحيها خلال الفترة (1900-1956)، عصور الجديدة، جامعة وهران1، ع13، (أفريل 2014)، ص 162.

(2)- Messaouda YAHIAOUI :islam et identité nationale pendant l'entre deux guerres 1919-1936 en Algérie,"El-nahda et réactions coloniales",El-mawaqif , université de Mascara, numéro spécial,avril 2008,p 53.

(3)- عبد الحميد حاجيات:قراءة لوثيقة محمد بن رحال حول المطالبة بالاصطلاحات 1891،أفق وأفكار، جامعة الجزائر 2، ع3، (جانفي- جوان 2012)، ص 53.

(4)- Djilali SARI:le patrimoine architectural et culturel de Nedroma,revue références,numéro 1,décembre 2013,p 29.

(5)- عبد الرحمان دويب: الأعمال الكاملة للشيخ المهدي البوعبدلي(1907-1992)، قسم التراجم، ط1،عالم المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر،2013، ص435.

(6)- Abdelkader DJEGHLOUL: Éléments d'histoire culturelle Algérienne,ENAL, Alger, 1984,p 53.--- (7)- ibidem,p53.

(8)- عبد الحميد زوزو:الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 2012، ج 1،ص 69.

(9)- Abdelkader DJEGHLOUL: op-cit,p54.

للمزيد حول خطاب المحمد بن رحال أنظر:

Fazy EDMOND: l'avenir de l'islam, questions diplomatiques et coloniales, n113, t xII, 01/11/ 1901, pp 538-550.--- (10)- ibidem, p53.

(11)- عبد الحميد زوزو:المرجع السابق،ص 151.---(12)- المرجع نفسه،ص 209.---(13)- مصالي الحاج:مذكرات (1898-1938)،تر: محمد المراحي،منشورات ANEP،الجزائر، 2007، ص104.---(14)- ابراهيم مهديد:الصراع حول الهوية و الانتماء العربي الإسلامي من خلال الصحافة الجزائرية،جريدة الحق لوهراني أنموذجا 1912/1911،مجلة عصور، وهران،ع 6-7 (جوان-ديسمبر 2005)،ص 9.---(15)- مالك بن نبي:مذكرات شاهد للقرن، ط 2،دار الفكر للطباعة و التوزيع،دمشق،1984، ص 27.

(16)- Abdelkader DJEGHLOUL: op-cit,p54.---- (17)- l'Echo de Tlemcen:n5576,09 octobre 1928.

(18)- Charles-robert AGERON:une politique Algérienne libérale sous la troisième république (1912-1919),revue d'histoire moderne et contemporaine,société d'histoire moderne,Paris,t7, (avril-juin 1959),p 122.

(19)- Gilbert MEYNIER: l'Algerie révélée,la guerre de 1914-1918 et le premier quart du xxe siècle,edition el Maarifa,2010,p 88.---- (20)- ibidem,p 90.--- (21)- ibidem,p 90.

(22)- Charles-robert AGERON: les Algériens musulmans et la france 1871-1919, enag Algérie, 2010, t 2, p 1064.

(23)- عبد الحميد زوزو:المرجع السابق،ص 32.---(24)- المرجع نفسه،ص 23.

(25)- Gilbert MEYNIER:op-cit,p 91.--- (26)- ibidem,p 91.---- (27)- ibidem,p 91.

(28)- عبد الحميد زوزو :المرجع السابق، ص 33.---(29)- قال فيها: "تلوطني قول إني أحتمل ضرائب ثقيلة منفع بها بالخصوص تجري، مجرى لكل سخرة حقا أو باطلا، مهان، الربا أفقرني والاستعمار قمعني والآن بدون معاوضة طلب مني الأوحد الباقي عندي وهو ولدي فهل هذا حق؟" للمزيد أنظر:

Charles-robert AGERON: les Algériens musulmans et la france 1871-1919,,marge de p, 1074

(30)- Gilbert MEYNIER:op-cit,p 98.

(31)- خير الدين شترة: المرجع السابق،ص 163.---(32)- عبد الحميد زوزو:المرجع السابق،ص 23.---(33)- تكون من بقاسم بن النهامي، للدكتور موسى بوشريط علاوة، الحاج عمار، جودي، ابن داديوش، قارة علي، مختار سعيد والتقوا بالرئيس الفرنسي في 26 جوان 1912 و قدموا مطالب الجزائريين مقابل التجنيد الذي رأوا فيه فرصة للمطالبة بحقوق المواطنة الفرنسية بعد المساواة في الواجبات بين الجزائريين والفرنسيين.

(34)-" la conscription des indigènes":El Hack,n 39,du 06 au 13 juillet 1912.

(35)- Charles-robert AGERON: les Algériens musulmans et la france 1871-1919,p 1075.

(36)- عبد الحميد زوزو:المرجع السابق،ص 22-23.

(37)- l'Arabe devant la commission sénatoriale, pétition faite par un groupe de conseillers municipaux indigènes des communes de Oued Séguin,Guettar el Aiech,Ain Smara, Question Algérienne, Constantine,1891,p 35.

(38)- صلاح عوض: معركة الإسلام والصليبية في الجزائر، الزيتونة للإعلام والنشر، 1989، ص 207.

(39)- نفسه: ص 207.---(40)- نفسه: ص 208.---(41)- طبيب ونائب بلدي لمجلس بلدية الجزائر.

(42)- سي المحمد بن رحال: مستقبل الإسلام وكتابات أخرى، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،2007، ص 10-11.

(43)- عبد الرحمان دويب:المرجع السابق، ص 435.---(44)- عبد الحميد حاجيات: المرجع السابق، ص 55.

(45)- نفسه: ص 55.---(46)- نفسه: ص 55.---(47)- عبد الحميد حاجيات: المرجع السابق، ص 55.

(48)- نفسه: ص 55. وأنظر أيضا: زوزو عبد الحميد: المرجع السابق،ص 37.---(49)- عبد الحميد زوزو: المرجع السابق،ص 37.

(50)- عبد الحميد حاجيات: المرجع السابق، ص 56.---(51)- عبد الرحمان دويب:المرجع السابق، ص 364.

(52)- أبو القاسم سعد الله:بحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2007، ج2، ص 12-13.

(53)- عبد الحميد حاجيات: المرجع السابق، ص 54.

(54) - Gilbert MEYNIER:op-cit,p212 .

(56)- عبد الرحمان دويب:المرجع السابق، ص 365.---(57)- نفسه: ص 366.---(58)- سي المحمد بن رحال:المرجع السابق،12.-

---(59)- نفسه: ص 39-40.---(60)- عبد الحميد حاجيات: المرجع السابق، ص 53.

(61)- نفسه: ص 54.---(62)- أوفدتها الحكومة الفرنسية تحت رئاسة الوزير جول فيري (Jules ferry) لبحث القضية الدينية و الثقافية، تجولت في مناطق الجزائر مدة (53 يوم) من 19 أفريل 1892 إلى 04 جوان 1892 و حضرها من المسلمين بن رحال و محمد بن العربي قنطر. للمزيد أنظر:

Charles-robert AGERON: Jules ferry et la question Algériennne en 1892, revue d'histoire moderne et contemporaine, société d'histoire moderne, Paris, (avril-juin 1963), t10,p 127.

(63)- سي المحمد بن رحال:المرجع السابق،ص 55-56.---(64)- نفسه: ص 59-60.

(65)- Charles-robert AGERON:Jules ferry et la question Algériennne en 1892,p 145.

(66)- أبو القاسم سعد الله:الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ط4،دار الغرب الإسلامي،بيروت،لبنان،1992، ج2، ص 148.--

(67)- سي المحمد بن رحال:المرجع السابق،ص 75.--(68)- نفسه: ص 56-57.

(69)- Gilbert MEYNIER:op-cit,p 212.--- (70)- ibidem,p 214.

(71)- سي المحمد بن رحال:المرجع السابق،ص 40.---(72)- نفسه،ص 65.---(73)- نفسه: ص 67.

(74)- Mohamed ben rahal:l'Avenir de l'Islam,questions diplomatiques et coloniales,n113,(01 novembre1901) ,t12,p 547-548.

(75)- سي المحمد بن رحال:المرجع السابق،ص 72.---(76)- نفسه: ص 73.---(77)- نفسه: ص 74.

Abstract: *This study examines the biography of an important figure in the contemporary history of Algeria and is the biography of M'hamed ben Rahal (1858-1928), which is active in the political arena and cultural Algerian forty years an advocate for the Algerian community concerning education, tax against*

forms of abuse and issues despised giving them a capacity of struggle in the national issues in a new way is the resistance of dialogue, which tried to preserve the elements of national identity, as was his positions on the issues of the day which proved a great capacity for dialogue and protest in front of and France colonial authorities in Algeria as an issue of conscription in 1912, the Islamic judiciary which colonial administration and referred to him French laws and the issue of education, which the Algerians fought for so much.